

تحويل المقرات يشعل لهيب المنافسة بين دبي والرياض

الليبرالية الاجتماعية والإسكان والتعليم تظل علامة فارقة بين الوجهتين



منافسة على أشدها

للقارات التي تتخذ دبي مقرا لها منذ 30 سنة. اختارت دبي دون غيرها بسبب نوعية الحياة والميزات التنافسية وبيئة تشريعية واجتماعية وبنية تحتية فريدة. وأضاف "لن نتركها، رغم ذلك مليون أهلا بالمنافسة".

كما يشكل نمط الحياة في الرياض عائقا آخر بفعل إغلاق المتاجر وأماكن الترفيه في أوقات الصلاة رغم أنه تم السماح للأجانب بالحصول على المشروبات الكحولية بجميع أنواعها والتي هي محظورة في السعودية. ويخضع أولئك الذين ينتهكون القانون لعقوبة الجلد أو الترحيل أو غرامات مالية أو السجن. كما لا توجد الأرباح التشغيلية بنسبة 75 في المئة إلى 1.7 مليار يورو، إذ دفع التراجع الحاد في الطلب من شركات الطيران الإيرادات إلى الهبوط 29 في المئة إلى 49.9 مليار يورو.

وتوقعت إيرباص تحقيق أرباح تشغيلية معدلة تبلغ ملياري يورو (2.4 مليار دولار) عن عام 2021.

مواطن محافظ إلى حد كبير، سيكونون أقل قابلية للتفاعل مع العادات الاجتماعية الغربية لسنوات قادمة مقارنة بالإمارات. وهذه ليست التحديات الوحيدة. فبينما يُنظر إلى دبي على أنها واحدة من أكثر المدن أمانا في المنطقة، تواجه الرياض تهديدا من متبردي اليمن حيث تقود تحالفا عسكريا منذ 2015، والجماعات المتطرفة على حد سواء.

ومن المتوقع أن تتعرض جهودها لتحسين صورتها لضغوط من قبل الإدارة الجديدة في الولايات المتحدة بعدما لوح الرئيس جو بايدن جعل المملكة "منبوذة" على خلفية جريمة مقتل خاشقجي وسجلها الحقوقي وحرب اليمن.

وكتب أستاذ العلوم السياسية الإماراتي عبدالخالق عبدالله في تغريدة الأربعاء "الشركات والمصارف العابرة

تطبيع علاقات مع إسرائيل لتجتمع معا أكثر اقتصادات المنطقة تنوعا.

قال الخبير في شؤون الشرق الأوسط في مؤسسة "ستراتفور" الاستشارية ريان بوهل إن على الإمارات أن "تسرّع بعض الإصلاحات التي لا تزال غير ممكنة في السعودية" حتى تظل قادرة على منافسة المملكة التي يسكنها 34 مليون شخص أكثر من نصفهم من الشباب.

ولا تزال المدن السعودية تفقر إلى البنية التحتية الملائمة في قطاعات رئيسية مثل النقل والبنوك، بينما تعاني بعض الوزارات من بيروقراطية متجذرة. وبحسب بوهل، فإن الرياض بعيدة جدا عن "دبي وحتى أبوظبي من حيث الليبرالية الاجتماعية والإسكان والتعليم وأماكن الترفيه".

وتابع قائلا إن "الحقيقة الصعبة الأخرى هي أن في السعودية 19 مليون

وقال بويديز "لقد شاهدنا نمو السوق وتحويل اهتمام العديد من العلامات التجارية إلى السعودية، وتحديد الرياض"، مضيفا "تحتاج إلى أن تكون قريبين من زبائننا في كلا السوقين المهمتين".

ويقول المسؤولون السعوديون إن المملكة تستضيف أقل من 5 في المئة من المقرات الرئيسية للشركات الكبرى في المنطقة رغم أنها تمثل "حصة الأسد" من الأعمال والعقود إقليميا.

وبعدما وصلت رياح المنافسة للإمارات، استجابت الدولة النفطية بسرعة لتحدي الجديد.

فرفعت البلاد التي يسكنها مليون إماراتي وتسعة ملايين أجنبي الحظر المفروض على إقامة غير المتزوجين معا، وخففت القيود المفروضة على الكحول، وعرضت تأشيرات طويلة الأجل ومنح الجنسية لأفراد معينين، ووقعت اتفاق

مثلت دبي وجهة استثمارية مفضلة حيث تميزت ببنية تحتية حديثة وقوانين مرنة، ولكن حملة الإصلاحات السعودية، ولاسيما اشتراط نقل مقر الشركات الأجنبية إلى المملكة، غيرت قواعد المنافسة، في وقت يرى فيه خبراء أن الليبرالية الاجتماعية والإسكان والتعليم التي تتميز بها دبي تظل العلامة الفارقة.

وقال الأستاذ المساعد في كلية لندن للاقتصاد والسياسة ستيفن هيرتوغ في تصريحات صحافية "لا اعتقد أن هذه هي النية ولكن هذا ما سيحصل عمليا، كون دبي الموقع المفضل كمقر إقليمي للشركات الدولية".

في عهد الأمير محمد، تبنت السعودية سلسلة من التغييرات الاجتماعية التي لم يكن من الممكن تصورها في السابق، وعدلت بعض قوانينها المتشدة.

وفرضت السلطات السعودية قواعد جديدة للعمل، تقصر وظائف محددة على المواطنين، حيث زادت حصصا مالية للشركات عند توظيف السعوديين، وقامت بخفض دعم الكهرباء والماء في إطار إصلاحات مالية.

وأعلنت الحكومة عن تأسيس البرنامج الوطني لدعم إدارة المشاريع في الجهات العامة لخفض تكاليف مشروعات البنية التحتية الحكومية.

وفتحت الرياض، المدينة التي يبلغ عدد سكانها 7.5 مليون نسمة وكان يُنظر إليها أنها معقل لسياسات المحافظين، أبوابها للترفيه والاستثمار، وهمشت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وفتحت حملات لمكافحة الفساد.

ولكن الوجه الجديد للعاصمة جذب مع ذلك مستثمرين كثيرا ياملون في الاستفادة من مشاريع بمليارات الدولارات مثل مدينة نيوم المستقبلية الضخمة والمخطط لها أن تكون على ساحل البحر الأحمر.

ومن بين هؤلاء رائدة الأعمال السعودية هيا أخضر وزوجها الفرنسي أوغو بويديز اللذان أنشأ شركة استثمارية متخصصة في العلامات التجارية الفاخرة في دبي عام 2017.

وبالنسبة إلى الزوجين الشابين، فقد حان الوقت للتوجه نحو الرياض وفتح مكتب هناك، إنما من دون أن يتخلوا عن مقر شركتهما في دبي.

دبي - جعلت البنية التحتية الحديثة والقوانين السلسة من دبي المقر الإقليمي المفضل للشركات الدولية، لكن خروج الرياض من عباءة التشدد في السنوات الأخيرة أيقظ منافسا عملاقا.

وقد سهلت الإمارة الخليجية الثرية فتح الأعمال التجارية في منطقة تعاني من البيروقراطية ما ساعدها على استضافة حوالي 140 مقرا لشركات كبرى خلال ثلاثة عقود، أكثر من أي مدينة أخرى في الشرق الأوسط.

وبينما كانت بيئة الأعمال تزدهر في دبي، يتعثر النمو في الرياض، عاصمة أكبر اقتصاد عربي، بسبب السياسات المتشددة والتهديدات الأمنية والفساد.



لكن ولي العهد محمد بن سلمان سعى إلى وضع حد لذلك عندما تولى منصبه في عام 2017 وقد باتت المدينة المحاطة بالكتبان الرملية تنعم بازدهار نسبي وتشهد افتتاح أعمال جديدة بوتيرة متسارعة، من المطاعم إلى الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا.

وقال الأمير البالغ من العمر 35 عاما في يناير الماضي إن هدفه "أن تصبح الرياض واحدة من أكبر عشر مدن اقتصادية في العالم".

ولتسريع هذا الهدف، أعلنت الرياض أنها ستوقف اعتبارا من مطلع العام 2024 التعامل مع شركات أجنبية تقيم مقرات إقليمية لها خارج السعودية.

وتمثل الخطوة المفاجئة تحديا مباشرا لدبي وتهدد بسباق مفتوح محتمل بين الجارتين الحليفيتين، السعودية والإمارات.

توقعات حذرة من إيرباص تخيب آمال إنعاش الطلب

السابقة وبالأخص ما يتعلق بإعادة الهيكلية وإنهاء برنامج الطائرة أي الذي كان يتكبد خسائر.

وعلى أساس معدل حظي بمتابعة وثيقة، تمكنت إيرباص من إبقاء ديونها أقل من أصولها لكنها شهدت تراجعا في الأرباح التشغيلية بنسبة 75 في المئة إلى 1.7 مليار يورو، إذ دفع التراجع الحاد في الطلب من شركات الطيران الإيرادات إلى الهبوط 29 في المئة إلى 49.9 مليار يورو.

وتوقعت إيرباص تحقيق أرباح تشغيلية معدلة تبلغ ملياري يورو (2.4 مليار دولار) عن عام 2021.



وكانت العام الماضي وبالالتزام مع ذروة أزمة كورونا قد أعلنت عن تأجيل خطط إنشاء خط تجميع جديد لطايرتها أي 321 في مدينة تولوز الفرنسية بسبب الأزمة الخائفة التي يواجهها قطاع الطيران نتيجة إجراءات مكافحة فيروس كورونا.

وكانت إيرباص قد كشفت خطط التوسع تلك في يناير 2020 حين كانت مشكلتها تتمثل في كيفية تلبية الطلب القياسي على الطائرات، حيث واجهت صعوبات في استيعاب الساعات الإضافية والتعقيد الذي ينطوي عليه تصنيع أكثر طائرات إيرباص ذات الممر الواحد طموحا.

باريس - تكشف تحركات شركة إيرباص واعترافها بإلغاء توزيع الأرباح عن عمق المخاوف من ارتباك الطلب في ظل ضغوط جائحة كورونا على المبيعات، مما زاد الغموض حول مستقبل أعمال الشركة بعد تكبدها لخسائر كبيرة العام الماضي.

الغنت شركة إيرباص الأوروبية لصناعة الطائرات توزيعات الأرباح للعام الثاني وتوقعت استقرار التسليمات هذا العام مع استعدادها لمواجهة المزيد من الغموض بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد إثر تكبدها خسائر عن عام 2020.

لكن قرار الشركة استئناف الأهداف الأساسية للنشاط هو أحدث دليل على أسس التعافي التي تراقبها الأسواق المالية بعد الجائحة التي ألحقت ضرا بالغا بقطاع الطيران.

وهبطت أسهم إيرباص 3.4 في المئة في التعاملات المبكرة.

وقال جيجوم فوري الرئيس التنفيذي للشركة إن التوقعات هي تسليم 566 طائرة "على الأقل" دون تغيير عن العام الماضي عندما كان الإنتاج يقل 40 في المئة عن ذروته. وأضاف أن ذلك سيمتد للمستثمرين بعض الوضوح في عالم يبدو فيه أن الجائحة تتفاقم على المدى القصير.

لكنه أشار إلى أن "معدل التسليم الحقيقي سيعتمد على الطلب من شركات الطيران وليس على سلاسل الإمداد أو التمويل".

وأعلنت إيرباص تكبد خسائر تشغيلية في 2020 بلغت 510 ملايين يورو بضغط من احتجاج رسوم في الفصول

انتعاش تجارة السلع ينعش تعافي الاقتصاد العالمي

حملة اللقاحات تعيد الحياة إلى حركة التصدير

وستعتمد على مديرة منظمة التجارة العالمية النيجيرية نغوزي أوكونجو-إيويلا أن تبادر بسرعة إلى بث الحياة في منظمة تعاني من الشلل، في وقت يبرز الاقتصاد العالمي تحت تبعات الجائحة، فيما العمل متعدد الأطراف في أدنى مستوياته.

103.4
قيمة طلبات التصدير التي تعد من بين المؤشرات الرائدة الأكثر موثوقية للتجارة العالمية

وتفرض أزمة كورونا العديد من التحديات التي تنتظر المديرية الجديدة بمجرد توليها منصبها في 1 مارس. ويعقد المؤتمر الوزاري وهو أعلى هيئة صنع القرار في منظمة التجارة العالمية مرة كل عامين ويبحث ذلك عادة في نهاية العام.

ويتفق الدبلوماسيون والخبراء على أن منظمة التجارة العالمية باتت منذ سنوات عاجزة عن استئناف مفاوضات واسعة النطاق، على الرغم من تعدد المواضيع التي تحتاج التوصل إلى حلول.

إذ تتعثر المفاوضات الدائرة منذ فترة طويلة حول مسائل مثل القطن ودعم مصائد الأسماك، في حين أن المفاوضات المتعلقة بمواضيع أحدث مثل التجارة الإلكترونية والتي بدأت في يناير 2019 على المستوى متعدد الأطراف، لم تنطلق بعد، ما يعرض منظمة التجارة العالمية للتخلف عن قضايا الساعة.

ويقاس المؤشر حالة الزخم في نمو التجارة عالميا، وتشير القراءة عند أعلى مستوى 100 إلى نمو جيد، فيما تشير القراءات أقل من 100 إلى التباطؤ.

ورصد التقرير أن مؤشرات طلبات التصدير بلغت (103.4) ومنتجات السيارات (99.8)، والتي تعد من بين المؤشرات الرائدة الأكثر موثوقية للتجارة العالمية، والتي بلغت ذروتها مؤخرا وبدأت تفقد الزخم.

في المقابل، لا يزال مؤشر شحن الحاويات (107.3) والشحن الجوي (99.4) في ارتفاع، على الرغم من أن البيانات عالية التردد تشير إلى أن شحن الحاويات قد انخفض منذ بداية العام.

وتسببت تداعيات كورونا في تضرر الاقتصاد العالمي خلال العام الماضي، وفرضت أوضاعا مالية صعبة على الشركات وسط توقف الإمدادات ومخاطر كبيرة، لاسيما خلال الربع الثاني من 2020 والذي شهد ذروة الإغلاقات حول العالم.

وحسب بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد"، سجلت حركة التجارة العالمية خلال عام 2020 انكماشاً بنسبة 9 في المئة، بضغط تداعيات فيروس كورونا.

وانخفضت تجارة السلع عالميا بنحو 6 في المئة خلال العام الماضي، فيما تراجعت التجارة في الخدمات بـ16.5 في المئة.

وفي سياق آخر تواجه إدارة منظمة التجارة العالمية جيلا من الضغوط لإعادة الحياة إلى الاقتصاد العالمي الذي يعاني شللا على مختلف المستويات بفعل آثار كورونا المدمرة على مختلف مفاصل الإنتاج.

عزز انتعاش تجارة السلع خلال الربع الرابع من عام 2020 تعافي الاقتصاد العالمي بفضل تعميم حملة لقاحات كورونا التي ساهمت في تخفيف الركود.

ونذكر المنظمة أن القراءة الحالية تشير إلى تحسن ملحوظ في تجارة البضائع منذ أن انخفضت بشكل حاد في النصف الأول من العام الماضي.

وحسب التقرير، فإن جميع مؤشرات المكونات إما أعلى من الاتجاه أو في الاتجاه، لكن بعضها يظهر بالفعل علامات بتباطؤ بينما قد ينخفض البعض الآخر في المستقبل القريب.

وتابع التقرير "قد لا يعكس المؤشر تماما عودة ظهور كوفيد - 19 وظهور متغيرات جديدة للمرض، والتي ستؤثر بلا شك على تجارة السلع في الربع الأول من عام 2021".

لندن - قالت منظمة التجارة العالمية، الخميس، إن حجم التجارة السلعية عالميا سجل انتعاشا قويا في الربع الأخير من عام 2020، استمرارا للنمو بالربع الثالث والتعافي من ركود عميق بسبب كورونا.

وأفادت المنظمة في أحدث تقاريرها، أنه من غير المرجح أن تستمر وتيرة التوسع بالتجارة العالمية في النصف الأول من عام 2021، حيث يبدو أن المؤشرات الرئيسية قد بلغت ذروتها بالفعل.

وأوضحت المنظمة أن مؤشر التوقعات الفصلي الصادر عنها الذي يضم سبعة مكونات، سجل 103.9 نقطة مرتفعا من 100.7 نقطة في نوفمبر الماضي.



طلبات تدفع النمو الاقتصادي